اقتصاد

نشاط صناعي تجاري لافت في «فود إكسبو»

الشماع لـ«الوطن»: ٢٠١٦ عام التعافي الاقتصادي المبكر في سورية

الوطن

شهد معرض الصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف «فود إكسبو» ٢٠١٦ الذي تنظمه مجموعة دلتا للاقتصاد والأعمال برعاية وزارة الصناعة إقبالاً لافتاً بمشاركة كبرى الشركات الوطنية العاملة في مجال الصناعات الغذائية، إذ يحظى المعرض بدعم من اتحادي غرف التجارة والصناعة السورية.

وقد جاء المعرض المقام تحت شعار «أملنا كبير وجهدنا مستمر لأجل سورية المتجددة» تلبية للمتطلبات المعيشة والمحافظة على الأمن الغذائي الذي يعتبر من أولويات العمل الاقتصادي اليوم، وإعادة إقلاع المصانع الغذائية في صلب هذا العمل.

من جانبه أكد وزير الصناعة كمال الدين طعمة أن المعرض يشكل فرصة للقاء منتجي الصناعات الغذائية بتجار المواد الغذائية وأصحاب مراكز البيع ورجال الأعمال والمستثمرين في هذا القطاع، إضافة إلى المستهلك النهائي لإجراء عقود البيع وإبداء الملاحظات على المنتجات بهدف تحقيق موثوقية أكثر بالجودة والنوعية والكميات والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الرئيس التنفيذي لمجموعة دلتا للاقتصاد والأعمال غياث شماع أن افتتاح المعرض في مثل هذه الظروف هو تأكيد وإصرار على استمرار الإنتاج والعمل وأيضاً التصدير، علماً بأن المواد الغذائية سواء المحلية أم المستوردة لم تنقطع عن الأسواق خلال الأزمة، ولم نشاهد رفوفاً فارغة كما حدث في دول عانت من أوضاع مشابهة لبلدنا، ولم تنقطع أي مادة غذائية عن السوق المحلية.

وأشار إلى أنه يمكن اعتبار عام ٢٠١٦ عام بدء التعافي المبكر للاقتصاد السوري بشكل عام نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية في أغلب المناطق السورية وسوف يساعد ذلك من دون شك في تحسين عمليات الإنتاج والتصنيع والشحن والتصدير بالإضافة لسهولة تنقل العمالة والمواد الأولية وغير ذلك من مستلزمات.

وبيّن الشماع أن المعارض والمؤتمرات والوفود الخارجية جميعها من النشاطات الاقتصادية التي يجب أن تبدأ بها الجهات المعنية في سورية قبل انتهاء الأزمة للتحضير لمرحلة ما بعد الأزمة لتوفير البيئة الحاضنة والمشجعة لعملية الاستثمار والتصدير والمشاريع بالإضافة للمعارض التي يمكن أن يكون فيها دور كبير للجاليات والمغتربين السوريين في الخارج وبخاصة المؤمنين بإعمار سورية وإعادة التألق والنجاح الاقتصادي لبلدنا الغالي. منوهاً بأن سورية ستبقى بلداً زراعياً- صناعياً ومنتجاته مطلوبة في العديد من دول العالم وخاصة المجاورة له ولا غنى عنها، والعقوبات التي تم فرضها على سورية تضررت منها بلدان عديدة كانت تستورد سلعها من سورية وفي مقدمتها المواد الغذائية وما يهمنا نحن في معرض (فود اكسبو) أن يبقى هذا المعرض قناة الوصول ورافعة الترويج وبوصلة العمل الإنتاجي لأن في ذلك خدمة الجميع وربحهم للوطن أولاً وللمنتج ثانياً وللمستهلك ثالثاً.

وأكدت الجهة المنظمة للمعرض أنه بعد أكثر من خمس سنوات من الصمود في وجه أقسى أزمة تعرضت لها سورية في تاريخها الحديث، يبرز القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية كأحد أهم القطاعات التي استطاعت الصمود والاستمرار عبر توفير أكبر قدر من الأمن الغذائي للشعب السوري، ولقد ظل هذا القطاع يعمل وينتج في ظروف صعبة حتى أنه استطاع في مواد وسلع كثيرة الاستمرار في عملية التصدير للأسواق التقليدية ما ساهم في بقاء سمعة وشهرة وجود السلع السورية في مراتبها العليا كما استمر قطاع الصناعات الغذائية بردف السوق المحلية بالسلع التي يحتاجها المواطن السوري بتنافسية عالية ولم تفرغ المحال والواجهات من السلع الأساسية في أصعب الظروف وأحلكها.

«هموم حلب» عنوان جلسة الحكومة

الحكومة: نحارب الفساد على أعلى المستويات في مفاصل الدولة

الوطن

بحث مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس مطولاً واقع سعر صرف الليرة السورية والتحديات التي تواجهها والإجراءات المتخذة من اللجنة الاقتصادية ومجلس النقد والتسليف والبنك المركزي لتعزيز مقومات صمودها واستقرارها، إضافة إلى العديد من الإجراءات الجديدة التي سوف تساهم في دعم صمود واستقرار الليرة السورية.

وأشار رئيس المجلس وائل الحلقي إلى مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لمحاربة الفساد التي تعتبر من أولويات عمل الحكومة من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية كالهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية والمؤسسة القضائية والإعلام الاستقصائي وفعاليات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. مشيراً إلى لقائه مع الجهاز المركزي للرقابة المالية نظراً للدور المهمّ الذي يطلع به الجهاز في المحافظة على المال العام ومراقبة حسابات مختلف أجهزة الدولة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة كافة وأهمية الرقابة الاستباقية قبل وقوع التجاوزات ومراقبة ومراجعة المناقصات والعقود والاتفاقيات قبل طرحها لكشف المخالفات قبل وقوعها. مؤكداً حرص الحكومة على محاربة الفساد وعلى أعلى المستويات من مفاصل الدولة.

كما بحث المجلس الواقع المعيشي والخدمي والتحديات الأمنية التي يعانيها أبناء حلب نتيجة الاعتداءات الإرهابية على أحيائها. وطلب الحلقي من الوزارات كافة مؤازرة محافظة حلب ووضع كل إمكانياتهم لدعم القطاعات كافة في المدينة لتعزيز مقومات صمود الأهل في حلب ومتابعة مؤسساتهم في حلب وفي المحافظات كافة لتأمين كل متطلبات صمود الشعب السوري.

وأكد الحلقي أنه تم خلال الأيام الماضية تزويد محافظة حلب بالمزيد من المواد الغذائية والتموينية والسلل الإغاثية وتوفير المواد الطبية لمشافي حلب. وطلب من الوزارات كافة مضاعفة الجهود للتخفيف عن أهالي حلب من خلال توفير الطاقة الكهربائية ومياه الشرب وتحسين الواقع الخدمي والمعيشي فيها.

وأدان مجلس الوزراء الاعتداءات الإرهابية على مدينة حلب التي أسفرت عن استشهاد وجرح العشرات من أبناء حلب وخاصة في مشفى الضبيط، وحمل الحلقي الدول الداعمة والممولة للإرهاب مسؤولية هذه الأعمال الإرهابية الجبانة. وأكد أن صبر أبناء حلب وانتصارات جيشنا الباسل ستنتصر على هؤلاء الإرهابيين القتلة.

وقدم الحلقي التحية لأهلنا الصابرين الصامدين في مدينة حلب التاريخ والحضارة، حلب قاهرة الغزاة والمستعمرين والإرهابيين، معبراً عن ثقته بأن جيشنا الباسل سوف يدحر الإرهاب ويهزمه. مؤكداً أنه بالتوازي يقوم جيشنا الباسل بملاحقة العصابات الإرهابية المسلحة التي تقوم بإمطار حلب بقذائف الحقد والإرهاب، متمنياً الرحمة للشهداء والشفاء العاجل للجرحى.

وعما يطرح في وسائل الإعلام طلب الحلقي من وزارتي الموارد المائية والكهرباء متابعة واقع مياه الشرب والتيار الكهربائي في ريف محافظة حماة وخاصة قرية بلين، وعما أثير في بعض وسائل الإعلام عن تصدير مادة زيت الزيتون وجه رئيس مجلس الوزراء وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتنسيق مع اتحاد المصدرين ومجلس زيت الزيتون بضبط آليات تصدير المادة وتوفيرها بالأسواق المحلية.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون تعديل المادة ٦٣ من قانون البعثات العلمية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٦ لعام ٢٠١٣، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره. ويهدف مشروع القانون إلى تكريم الموفدين الذين عادوا والتزموا بخدمة الدولة وترتبت عليهم نفقات لقاء تقاضيهم رواتب زيادة على استحقاقاتهم.

ووافق مجلس الوزراء على قرار يتضمن اعتماد نظام العقود والمشتريات للشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية.

بعد ذلك أحيا مجلس الوزراء ذكرى شهداء السادس من أيار ١٩١٦ وأكد الحلقي أن المجازر الوحشية التي ارتكبها الاحتلال العثماني إبان احتلاله للوطن العربي توجت بمجازر وحشية في عام ١٩١٦ حيث علقت أعواد المشانق في ساحات دمشق وعالية بلبنان بحق كوكبة من المناضلين والمفكرين المتنورين الذين نادوا بإزالة عبء الاحتلال العثماني الذي جثم على صدور أبناء شعبنا لقرون أربعة عانى فيها شعبنا ويلات الظلم والاستبداد وتمت سرقة خيرات بلادنا وسوق أبناء شعبنا لحروب عبثية لمصلحة السلطنة العثمانية المجرمة التي لم تجلب إلى المنطقة العربية سوى ويلات الخراب والدمار ونشر التخلف والفكر الإجرامي إضافة إلى دورها المحوري المهمّ في بيع فلسطين للصهاينة.

وأشار الحلقي إلى قيام الاحتلال العثماني بإجبار خيرة المهرة من عمالنا ومنتجينا للعمل في المصانع العثمانية وما يحصل اليوم فإن العثمانيين السفاحين الجدد بزعامة السفاح أردوغان يكررون تاريخ أجدادهم الأسود رغبة منهم في تحقيق طموحات دفينة لديهم لكن إرادة شعبنا وجيشنا هي الأقوى فنحن اليوم نسير على خطا الأجداد وشهداء السادس من أيار الذين كانوا وما زالوا منارة للحق والدفاع عن الأوطان فتحية لشهداء السادس من أيار وتحية لشهداء سورية الذين رووا بدمائهم الطاهرة تراب الوطن من أجل أن تبقى سورية شامخة أبية وعصية على الأعداء وأن مصير عصابات السفاح أردوغان الزوال والهزيمة.

حالات فساد بعهدة الرقابة في مؤسسة الحبوب

عبدالهادي شباط

كشف المدير العام لمؤسسة تجارة وتسويق الحبوب ماجد الحميدان لـ«الوطن» عن كشف عدة حالات فساد وأهمها حالات تلاعب وفساد مالي تتجاوز قيمها عشرات الملايين، حيث التعامل مع هذه الحالات أصولاً ووفق القانون والتعليمات النافذة، وإحالة هذه التجاوزات كافة إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لمتابعة الموضوع واتخاذ الإجراءات المناسبة. علماً بأن كشف حالات الفساد تلك جاء خلال جولات لإدارة المؤسسة على عدد من فروع الحبوب في المحافظات شملت فرع حلب والقامشلي واللاذقية وطرطوس وحماة وحمص ودرعا، لمتابعة جاهزية العمل في هذه الفروع والاستعداد والتحضير لاستلام وشراء المحاصيل لهذا الموسم.

وعن استعدادات المؤسسة لتسوق وشراء محاصيل الموسم الحالي أكد الحميدان أن فروع المؤسسة جاهزة لاستلام الحبوب حيث تم تزويد الفروع بمستلزمات العمل والإنتاج كافة من الرقائق البلاستيكية وأكياس الخيش حيث تم تأمين ورصد ٥ ملايين كيس خيش لفرع الحسكة وحده نظراً لضخامة حجم الإنتاج في المحافظة مقارنة مع بقية المحافظات الأخرى كما يتم العمل حالياً على تصنيع الشوادر الكتانية والحبال وتأمين مواد التعقيم اللازمة لعمليات التخزين.

وبيّن أنه تم رصد واقع المخازين في الفروع والتعرف إلى الكميات المتوقع شراؤها خلال الموسم الحالي، إضافة لبحث الصعوبات كافة التي عاناها بعض الفروع لشراء الأقماح في العام الماضي للعمل على تلافيها وضمان عدم تكرار حدوثها لهذا الموسم، إضافة إلى التوجيه بتأمين جميع التسهيلات الممكنة للمزارعين لإيصال محاصيلهم وتسليمها مروراً بتنظيم عمليات التسليم وسحب العينات والتقييم، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات كافة للإسراع بدفع ثمن المحاصيل للفلاحين في أسرع وقت ممكن، وأنه تم توجيه مراكز الاستلام في مختلف المناطق بعدم رفض أي كمية من القمح.

كما بيّن الحميدان أن المؤسسة تعمل على تزويد المطاحن باحتياجاتها اليومية كافة من الأقماح المطلوبة لتأمين رغيف الخبز، إضافة إلى الاستمرار بنقل الأقماح من محافظة الحسكة إلى المناطق الوسطى والجنوبية والاستمرار بعمليات تفريغ البواخر الواردة، وأن المؤسسة رغم خسارتها لأغلب مراكزها بسبب ظروف الأزمة إلا أنها معنية وملتزمة بتأمين الاحتياجات المطلوب كافة من الأقماح لمختلف المناطق.

وعن إبرام عقود جديدة لاستيراد القمح أفاد أن المؤسسة ما زالت تعمل على تنفيذ العقد الأخير الذي يتضمن استيراد ١٥٠ ألف طن من القمح عبر الخط الائتماني الإيراني. مبيناً أن حالة المخازين من الأقماح في سورية جيدة وهي كافية لتلبية احتياجات المواطنين وأن المؤسسة تعمل بتوجيه من الحكومة على دراسة مخازينها من الأقماح بشكل مستمر ومعرفة مدى الحاجة الفعلية لعقد وإبرام عقود جديدة لاستيراد وتأمين أي كميات إضافية من الأقماح من الخارج وبالتعاون مع الدول الصديقة التي وقفت إلى جانب الشعب السوري خلال الأزمة وحالة الحصار التي فرضت على البلد ظلماً.

وعما يتعلق بمواصفات وسلامة هذه الأقماح المستوردة أكد أن هناك لجاناً خاصة تعمل وفق الأنظمة والمحاضر والكشوف الخاصة لاستلام أي كمية يتم استيرادها وأنه تمت مضاعفة اللجان وسحب العينات وإجراء الكشوف على الكميات المستوردة لضمان سلامة الأقماح المستوردة، إضافة إلى وجود لجان مشتركة ومستقلة من جهات عامة أخرى تعمل على إجراء الاختبارات اللازمة مثل وزارة الزراعة ولجان تتبع للإدارة العامة للجمارك.

الحلقي لـ«الوطن»: ٧ مليارات تعويضات ذوي الشهداء في عام ٢٠١٥

محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات خالد الحلقي لـ«الوطن» أنه حتى نهاية نيسان من العام الحالي بلغ عدد المتقاعدين المدنيين والعسكريين وأسرهم الذين تقوم المؤسسة بتخديمهم نحو ٥٧٨ ألف متقاعد ومستحق، وذلك بكتلة نقدية شهرية مع التعويضات تقدر بـ١٢ مليار ليرة سورية.

مبيّناً أن الكتلة تقدر عن عام ٢٠١٥ بـ١٠٧ مليارات ليرة سورية، تم توزيعها على المتقاعدين وأسرهم إما عن طريق الصراف الآلي أو عن طريق الحسابات الجارية أو عن طريق دفتر المعاشات.

وأوضح الحلقي أن المؤسسة تقوم بطباعة ما يقارب ١٥٠ ألف دفتر معاش للمتقاعدين وورثتهم الذين يقبضون معاشاتهم بموجب دفاتر معاش / شيكات/ ويتم توزيعها على محافظات القطر رغم صعوبة الظروف الحالية ورغم الضغط الحاصل على العاملين في المؤسسة بسبب خروج بعض فروع المؤسسة في المحافظات عن الخدمة نتيجة الأوضاع التي خلفتها الأزمة، كما تتعامل المؤسسة مع مجموعة من المصارف كالتجاري بفروعه والمصرف العقاري والتسليف الشعبي والزراعي التعاوني والصناعي ومؤسسة البريد في جميع المحافظات.

وبين الحلقي أن نسبة إنجاز المؤسسة من قرارات تخصيص معاشات أسر الشهداء في المحافظات كافة بلغ ٩٩ بالمئة، على حين بلغت كتل المعاشات المحولة شهرياً ما يزيد على ١٢٠ مليون ليرة سورية، وبلغت كتل التعويضات المصروفة لذوي الشهداء من مدنيين وعسكريين أكثر من ٦,٩ مليارات ليرة سورية خلال العام ٢٠١٥.

مشيراً إلى ما توليه المؤسسة من أهمية خاصة بموضوع أسر الشهداء من خلال إنجاز معاملاتهم بالسرعة القصوى من حيث إصدار القرارات وصرف مستحقاتهم من تعويضات ورواتب وإعطاؤهم الحرية في اختيار جهة الصرف والمصارف التي يرغبون في التعامل معها، مع تأكيده أنه في حال حصول أي إشكالية تقوم الإدارة بالإشراف الشخصي وتولي الموضوع أهمية كبيرة ومعالجته بالسرعة المطلوبة.

من جهة أخرى وعن الأعمال التي قامت المؤسسة بإنجازها بين الحلقي أن المؤسسة طبقت مبدأ النافذة الواحدة في المؤسسة وجميع فروعها في المحافظات، كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات لمعالجة كل المشاكل المتعلقة بالمعاملات الخاصة بالمتقاعدين وورثتهم في المحافظات، كما وجهت الإدارة كل الفروع العاملة وكتابتها بوجوب تقديم كل الخدمات من دون الاعتبار للمرجعية الجغرافية لطالبي الخدمة من تصفية حقوق ونقل جهة الصرف إلى المحافظات الآمنة وغيرها، إضافة إلى قيام الإدارة المركزية بدمشق بتصفية الحقوق التقاعدية لكل المتقاعدين في المناطق غير الآمنة. وفي إطار التغلب على عقبة خروج بعض فروع المؤسسة عن الخدمة نتيجة الظروف الأمنية، تحدث الحلقي عن تشكيل لجنة في المؤسسة استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٦٧٤ لدراسة حالات النقص في الوثائق والثبوتيات لتصفية المستحقات التأمينية واتخاذ قرار منح المؤمن عليهم أو المستحقين من معاش أو تعويض وصرفه قبل تأشيره من الجهاز المركزي للرقابة المالية.

ولضمان تقديم الخدمات للمتقاعدين والمستحقين تم تفعيل شعبة الشكاوى والمتابعة في دائرة أمانة السر والعلاقات والمتابعة في مديرية الشؤون العامة، وذلك من خلال استقبال الشكاوى وتسجيلها في سجل خاص وأرشفتها على الحاسب واقتراح إحالتها إلى المديريات والفروع لمعالجتها وفق القوانين والأنظمة النافذة، إضافة إلى تخصيص خط ساخن لاستلام اتصالات المشتكين والاستماع إلى مطالبهم.

كما قامت المؤسسة بإحداث مكتب باسم مكتب المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات في منطقة السقيلبية يرتبط إدارياً بفرع المؤسسة في محافظة حماة مهمته تخديم نحو ٦ آلاف متقاعد، كما تمت مباشرة العمل في فروع المؤسسة في محافظتي حمص وحلب بعد توقف دام عامين بسبب الأزمة الراهنة.

وبين الحلقي أن المؤسسة أصدرت تعميماً بصرف دفاتر قسائم المعاشات التقاعدية العائدة لعام ٢٠١٥ والتي لم تصرف حتى تاريخه من أصحاب العلاقة وذلك عن طريق المصارف المدرجة ولغاية الدوام الرسمي من يوم ٢٠١٦/٦/٣٠.

دولار السوداء فوق ٥٦٠ ليرة وميالة يتحدث عن تحسن موجودات «المركزي»

الوطن

في الوقت الذي شهد فيه سعر الصرف الدولار أمام الليرة ارتفاعاً فوق ٥٦٠ ليرة سورية، في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» أكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة أن موجودات مصرف سورية المركزي في تحسن مستمر وكافية لسد الاحتياجات كافة.

وفي بيان تلقت «الوطن» نسخة منه أمس برر المصرف المركزي التراجع الأخير لسعر الصرف في اليومين الماضيين بتصاعد العمليات العسكرية في حلب الأمر الذي ترافق مع حملة إعلامية شرسة مدعومة بصور تظهر وحشية الإرهاب، وذلك نقلاً عن مصادر في السوق، كما أكد المركزي استمراره بعملية التدخل في سوق القطع الأجنبي بشكل يومي عبر المصارف وشركات الصرافة وجاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي.

وحدد المصرف المركزي سعر صرف تمويل المستوردات عند مستوى ٤٩٠ ل.س وتسليم الحوالات عند ٤٩٠ ليرة للدولار.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٥٥٠,٠٤ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٥٠,٣٤ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٥٦٥,٢٢ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

المجلس الوطني للإعلام يسلط الضوء على الحرب الاقتصادية على سورية

علي محمود سليمان

بيّن الدكتور قحطان السيوفي أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية هي وجه آخر للحرب وهي نوع من أسلحة الدمار الشامل النقدي تشنه أميركا ودول أوروبا والدول العميلة بهدف إفقار الشعوب، مضيفاً بأن العقوبات لم تتوقف وهي مستمرة منذ الثمانينات وفي العام ٢٠٠٤ عززت أميركا من العقوبات المفروضة وانضم إليها الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية لاحقاً.

كلام السيوفي جاء خلال ورشة عمل عقدها المجلس الوطني للإعلام بعنوان «الحرب الاقتصادية على سورية ودور الإعلام فيها»، حيث أشار السيوفي إلى أن العقوبات شملت وقف التبادل التجاري وحظر الطيران وتجميد الأرصدة والتعاملات مع البنك المركزي وقطاع النفط الذي تأثر جداً بالعقوبات، بالإضافة إلى مجالات أخرى، ولكن كان للعقوبات نتيجة عكسية على دول الجوار فالأردن عانى من مشاكل في قطاع التجارة والطيران وخصوصاً إيقاف العمل باتفاقية التجارة الحرة مع سورية فهو كان يستورد قسماً كبيراً من مستورداته عن طريق مرفأ اللاذقية وبالإضافة إلى أن ٦٠٪ من قمح الأردن كان يورد من سورية، كما تأثرت قطاعات الكهرباء والسياحة والمياه.

وبالنسبة للبنان والعراق فقد كانا أكثر حذراً ولم يوقعا على قرار فرض العقوبات من الجامعة العربية كون سورية تعتبر المعبر البري الوحيد للبنان وفي عام ٢٠١٠ ويبلغ التبادل التجاري بينهما مليارا دولار بنسبة ١٣٪ من الصادرات السورية إلى لبنان ولكن هذا الرقم قد انخفض إلى الثلث، أما العراق فقد كان يستورد ٣٢٪.

فيما تحدث الدكتور مصطفى الكفري عن الاقتصاد السوري عشية الأزمة والحرب حيث كان هناك انفتاح اقتصادي وتم إفساح المجال للقطاع الخاص للتوسع وتوفر مناخ للاستثمار والنمو الاقتصادي ودخلت سورية في ميدان صناعات جديدة لم تكن موجودة، وتضاعفت الموازنة العامة للدولة والودائع المصرفية ووصل معدل نمو الناتج الإجمالي إلى ٥٪ خلال العام ٢٠٠٩، كما تضاعف إنتاج النفط والاستثمار في المدن الصناعية وتم إعادة افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية وافتتاح شركات تطوير عقاري وشركات تأمين ومصارف خاصة، وشهد سعر الصرف استقراراً على مدى عشرين عاماً منذ العام ١٩٩٠ حتى ٢٠١٠ وانخفض عجز الموازنة العامة بنسبة ٣٪.

ولكن يضيف الدكتور الكفري بأن خسائر الاقتصاد السوري خلال سنوات الحرب والأزمة بلغت ٢٥٤ مليار دولار وهو رقم يعادل ٤٨٦٪ من الناتج الإجمالي في العام ٢٠١٠، كما ذكر المركز السوري لبحوث السياسات، فيما وصلت أضرار مخزون رأس المال إلى نحو ٣٠٪، كما ذكرت منظمة الأسكو أن سورية خسرت ٣٥ سنة من التنمية وتدمير ٤٠٪ من الأصول المنتجة وفي حلب وحدها تم سرقة وتهريب ١٥٠٠ مصنع إلى تركيا.

ودخلنا في حالة من الانكماش الاقتصادي وصلت إلى ٤٠٪ وهناك مخاوف من أن يصل إلى ٦٠٪ إذا استمرت الأزمة وقوة العمل خسرت مليوني فرصة عمل، فيما تراوح معدل التضخم بين ٤١ و٥٧٪ وتراجع سعر صرف الليرة إلى ٧١٪، وأصبحت الأسرة تحتاج إلى دخل يتراوح بين ٩٥ ألف إلى ١٦٠ ألف ليرة سورية.

الدكتور حيان سلمان اعتبر نفسه حاقداً اقتصادياً على الدول الغربية متحدثاً عن دراسة قام بإعدادها عن إعادة الإعمار بلغت فيها خسائر الاقتصاد السوري ٢٣٥ مليار دولار على مستوى الاقتصاد الكلي، مبيناً أنه خلال العام ٢٠٠٨ كان معدل النمو ٥٪ ووصل في ٢٠١٣ إلى -٢٣٪ وفي العام ٢٠١٤ انخفض إلى -٨٪ ويتوقع أن يكون ٠٪ في العام ٢٠١٥، فيما وصلت الصادرات السورية في ٢٠١٠ إلى ٥٦٩ مليار ليرة وانخفضت في عام ٢٠١٤ إلى ٤٢٤ مليون ليرة.

وبيّن سلمان بأنه لا يوجد حلول مطلقة في الاقتصاد وكان هناك أخطاء في السياسة الاقتصادية ومنها تمويل المستوردات، مقدماً اقتراحات من خلال دراسته بضرورة وضع موازنة خاصة لإعادة الإعمار وإحداث هيئة أو وزارة مع صندوقين داخلي وخارجي، وإعادة النظر بالسياسة النقدية والمالية، مشيراً إلى أنه ضمن دراسته تصنيف ١٤ قطاع للعمل عليها في ١١٤ مشروعاً ضمن خريطة استثمار حسب المحافظات، مؤكداً أنه لا منفذ من الانضمام إلى منظمات مثل شنغهاي ودول بريكس والاتحاد الأوراسي وآسيان.

- السيوفي: العقوبات الاقتصادية على سورية هي أسلحة دمار نقدي
- الكفري: خسرنا ٢٥٤ مليار دولار
- سلمان بعد خروجه من «الاقتصاد»: تمويل المستوردات خطأ

إعلان عن عروض استثمار براءة الاختراع
عملية للحصول على كبسولات دقيقة
المودعة في سورية برقم ٢٠١٢٠٥٠٠٩٤
للمراجعة مع سابا وشركاهم للملكية الفكرية
ص . ب . ٤٦٠ دمشق .